فكيف تقيم الفعل مقام الإسم وإنما يقوم مقام الصفة وإن جاء من هذه شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه .

بل نقوله فيما قالوه فقط .

وتقول : نعم بك كفيلاً زيد كما قال تعالى : (بئس للظالمين بدلا) ويجيز الكسائي : نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب .

فمن قدر أن (فيك) من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة ولا تأويل له لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول .

فإن قال : أجعل (فيك) تبييناً وأقدمه كما قال : (بئس للظالمين بدلا) قيل له : هذا أقرب إلى الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت : نعم فيك الراغب زيد فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان .

وإذا قلت : بئس في الدار رجلاً زيد .

الفاعل مضمر في (بئس) وإنما جئت برجل مفسراً فبين المسألتين فرق .

وهذا الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي : نعم طعامك آكلاً زيد من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون بمنزلة الفعل الذي تتقدم عليه ما عمل فيه وكما لا يجوز أن تقول : نعم طعامك رجلاً آكلاً زيد .

فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت (آكلاً) مقام رجل كان حكمه حكمَهُ .

وتقول : نعم غلام الرجل زيد ونعم غلام رجل زيد فما أضفته